مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001م – 2020م) وأثر كل منهما على الآخر

عامر عبدالله الزهراني
قسم الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Analysis of the Relationship Between the General Budget and the Trade Balance in The Kingdom of Saudi Arabia During the Period (2001 AD - 2020 AD) And the Impact of Each on the Other

Amer Abdullah Al-Zahrani
Department of Economics, College of Systems and Economics, Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia

DOI	RECEIVED الاستلام	Edit التعديل	ACCEPTED القبول
https://doi.org/10.63908/q7psrg37	2024/11/30	2025/04/12	2025/03/29

NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
18	2025	3	13

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001م–2020م ، مع التعرف على أثر كل واحد من هذين المتغيرين على الآخر ، كما هدفت إلى التعرف على واقع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية في الفترة 2001م–2020م، وأنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للميزانية العامة على الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية في الفترة 2001م–2020م ، وأنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للميزان التجاري على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية في الفترة 2001م–2020م ، كما أوصت الدراسة بالعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية مما يسهم في رفع نسبة الإنتاج الصناعي والزراعي مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط ، وعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع تنويع القاعدة الإنتاجية بهدف اكتشاف الوسائل التي عن طريقها يمكن تحقيق ذلك ، كما أوصت بالاهتمام بالتخصصات العلمية في الجامعات والمعاهد التي تساهم في تنوع الإنتاج لإعداد متخصصين يساهمون في العملية الإنتاجية بخبرة وكفاءة ، وابتعاث الدارسين إلى الجهات الخارجية للحصول على الشهادات الأكاديمية أو الحصول على الدورات في المجالات التي تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية ، ودعم القطاع الخاص وتشجيعه إلى ما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الميزان التجاري، الاقتصاد السعودي.

Abstract:

The study aims to analyze the relationship between the trade balance and the general budget in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 2001–2020, while identifying the impact of each of these variables on the other. The study also sought to examine the status of the general budget and the trade balance in Saudi Arabia during this period.

The study concluded that there is a moderate positive correlation between the general budget and the trade balance in Saudi Arabia during the period 2001–2020. Moreover, there is a statistically significant positive impact of the general budget on the trade balance in Saudi Arabia during this period, as well as a statistically significant positive impact of the trade balance on the general budget.

The study recommended diversifying the production base, which would contribute to increasing the share of industrial and agricultural production and, in turn, reduce reliance on oil. It also suggested organizing seminars and conferences on the topic of production base diversification to explore methods for achieving this goal. Furthermore, the study emphasized the importance of focusing on scientific disciplines in universities and institutes that contribute to production diversification by preparing specialists with high levels of expertise and efficiency. It also recommended sending students abroad to obtain academic degrees or specialized training in fields that support production base diversification. Additionally, it advocated for supporting and encouraging the private sector to play a significant role in diversifying the production base.

Keywords: General Budget, Trade Balance, Saudi Economy.

المقدمة

تعتبر معالجة الاختلالات الاقتصادية من المواضيع الهامة على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة من الدول، ومن أجل ذلك فقد اهتم الاقتصاديون بدراستها وتحليل آثارها على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، فقد تناول كثير من الاقتصاديين في مؤلفاتهم ما يتعلق بالميزانية العامة وبالميزان التجاري.

إن للميزانية العامة للدولة دوراً كبيراً وأهمية بالغة حيث أنها تعد أداة للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات، فضلاً عن تأثير ذلك على التنمية، وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية (موساوي وردة ،2016م، ص219)، كما أن العلاقة بين الميزانية العامة بجانبيها _النفقات والإيرادات_ وبين الميزان التجاري بجانبيه _الصادرات والواردات_ لا تخفى على الباحثين في مجال الاقتصاد، حيث أن لتصدير بعض السلع وطبيعتها تأثيراً على جانب الإيرادات في الميزانية العامة مما يسهم في رفع معدلاتها، وعلى العكس من ذلك فإن لاستيراد بعض السلع تأثيراً على جانب النفقات في الميزانية العامة، كما أن الإنفاق لاستيراد السلع الرأسمالية من شأنه أن يسهم في زيادة الإيرادات مستقبلاً من خلال استعمالها في إنتاج السلع وتصديرها الأمر الذي يعود بالإيجاب على الإيرادات في الميزانية العامة .

من خلال ما سبق تظهر طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة وبين الميزان التجاري، كما تتضح أهمية الاعتماد على قاعدة التنوع في الإنتاج مما يؤدي إلى التنوع في الصادرات الأمر الذي يسهم في تحسن معدلات الميزانية العامة. وقد شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية تنوعاً ملحوظاً مما أدى إلى التحسن في معدلات مستوى الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة.

ومن أجل ذلك جاء هذا البحث لتحليل العلاقة بين الميزانية العامة وبين الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية ولتبيين أثر كل منهما على الآخر للوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة على ما سيتم توضيحه في بقية العناصر، وقد اخترت أن يكون هذا البحث بعنوان: تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2001–2020م وأثر كل منهما على الآخر.

أهمية البحث:

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى ما يلي:

– الأهمية العلمية:

تظهر أهمية البحث العلمية من خلال دراسة واقع الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث أن لواقع الميزانية العامة دوراً كبيراً في واقع الميزان التجاري من حيث استخدام الميزانية العامة في معالجة الاختلالات التي تحصل في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك فإن للميزان التجاري دوراً في معالجة الاختلالات التي تحصل في الميزانية العامة من خلال اتباع السلوك الأمثل في التصدير والاستيراد، حيث أن حركة التصدير والاستيراد تؤثر بشكل كبير في الميزانية العامة، ويظهر ذلك التأثير في كون الواردات الرأسمالية التي تساعد على زيادة الإنتاج تسهم في زيادة الصادرات وتنوعها مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتنوعها والتحسن في معدلات الميزانية العامة .

– الأهمية العملية:

أن هذا البحث يقوم على الجانب التطبيقي، ولا يخفى ما للدراسات التطبيقية من دور فعال للتوصل إلى النتائج التي تلامس الواقع وتضع التوصيات الملائمة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف رئيسية وأهداف فرعية تنطوي تحتها، فيهدف بشكل رئيسي إلى:

1. تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.
2. قياس أثر الميزانية العامة على الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.
3. قياس أثر الميزان التجاري على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

ومن الأهداف الفرعية التي يسعى البحث إلى تحقيقها:

1. التعرف على ماهية الميزانية العامة، وماهية الميزان التجاري بشكل نظري لكونها متغيرات البحث التي يهدف البحث إلى قياسها بشكل رئيسي.

2 _ التعرف على واقع الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة مما يساهم في تفسير نتيجة البحث.

3 – التعرف على واقع الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة مما يساهم في تفسير نتيجة البحث.

مشكلة البحث:

تعد الميزانية العامة مؤشراً من المؤشرات التي يعرف من خلالها المستوى الاقتصادي للدولة كما هو الحال في الميزان التجاري، ولذلك تسعى الدول إلى معالجة الاختلالات الواقعة في كل منهما، ولقد شهدت الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية تقلبات في مستوياتها خلال الفترة 2001م حتى 2020م، حيث شهدت عجزاً في بعض الأعوام، وشهدت فائضًا في أعوام أخرى، كما شهد الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية فائضاً في الفترة من 2001م حتى 2020م، إلا أن هذا الفائض كان متذبذباً خلال هذه الفترة.

إن للميزان التجاري علاقة وطيدة بالميزانية العامة حيث إن فائض الميزان التجاري ينعكس إيجاباً على الميزانية العامة من خلال تغطيته للنفقات، وعلى العكس من ذلك فإن عجز الميزان التجاري قد يلجئ الدولة إلى الاقتراض من الدول الأخرى لتغطية نفقاتها.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي:

ما طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية؟ وما أثر كل منهما على الآخر خلال فترة الدراسة؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما المراد بالميزانية العامة؟
2. ما المراد بالميزان التجاري؟
3. ما هو واقع الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
4. ما هو واقع الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
5. ما طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
6. هل هناك أثر للميزانية العامة على الميزان التجاري وهل هناك أثر للميزان التجاري على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث سيقوم الباحث باختبار الفرضيات التالية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001م _ 2020م).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للميزانية العامة على الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001م _ 2020م).
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للميزان التجاري على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001م _2020م).

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: يقتصر البحث على تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري، وقياس أثر كل منهما على الآخر في المملكة العربية السعودية.
2. الحدود الزمانية: يتناول البحث الفترة من 2001م–2020م، وقد تم اختيار هذه الفترة بناء على ما شهده العالم من آثار الأزمة العالمية الاقتصادية وتقلبات في أسعار البترول خلالها، حيث يوضح البحث مدى تأثر الميزانية العامة والميزان التجاري بهذه الأحداث الاقتصادية، إضافة إلى أن هذه الفترة تشتمل على 20 مشاهدة من أجل تمكين الباحث من تحقيق أهداف البحث فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري وأثر كلٍ منهما على الآخر.

مجتمع البحث وعينته:

يتعلق هذا البحث بدراسة مؤشرين اقتصاديين مهمين وهما: الميزانية العامة والميزان التجاري، فهما عينة الدراسة التي تمثل مجتمع المؤشرات الاقتصادية السعودية، كما تعتبر الفترة (2001م – 2020م) عينة من تاريخ الاقتصاد السعودي.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة حول الموضوع للاستفادة منها، ومن أبرزها:

1. دراسة بعنوان: تحليل علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري في السودان للفترة 2000م–2022م (اختبار فرضيتي العجز الكنزي والتكافؤ الريكاردي)، للمؤلفين: د. سليمان خليفة مردس عجب الله و د. معتز آدم عبد الرحيم محمد.

هدفت الدراسة إلى معرفة العجز الداخلي (الموازنة العامة) وعلاقته بالعجز الخارجي (الميزان التجاري) من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرين ومعرفة المؤثر والمتأثر حتى تقدم نتائج وتوصيات تساعد في القضاء على ظاهرة العجز المزدوج، وأظهرت نتائج الدراسة مطابقة وجهة النظر الكينزية بوجود علاقة سببية في اتجاهين تتجه من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري والعكس ورفض فرضية التكافؤ الريكاردي التي ترى بعدم وجود علاقة بين العجزين.

2. دراسة بعنوان: أثر العلاقة التبادلية للموازنة العامة وصافي الميزان التجاري على التضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج (SVAR) للمدة 2004م–2020م. المؤلفون: هوزان حسني حميد، وسمير فخري نعمة، وصلاح رمضان عبيد.

يهدف البحث إلى معرفة طبيعة العلاقة التبادلية بين صافي الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق من خلال تعقب الأثر والتأثير لتلك العلاقة والمنعكسة على ظاهرة التضخم ، وكذلك قياس وتحليل اتجاه العلاقة السببية بين الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق وتأثيرها على المستوى العام لأسعار المستهلك والمعبر عنها بالتضخم خلال المدة

2004م-2020م ، وتوصل البحث إلى وجود علاقة سببية بين صافي الموازنة العامة وصافي الميزان التجاري وهي علاقة ذات اتجاه واحد من صافي الميزان التجاري إلى صافي الموازنة العامة وليس العكس، وضعف تأثير صدمات الموازنة العامة في التضخم، أما متغير صافي الميزان التجاري فكانت نسبة مساهمته في التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم كبيرة، نتيجة ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية والاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج في تلبية الطلب المحلي.

3 . دراسة بعنوان: فرضية العجز التوأم في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة من 2001م – 2021م، للمؤلف/ د. سعيدي خديجة، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر وتحديد اتجاهها إن وجدت خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية موجبة ومتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في المدى الطويل.

4 _ دراسة بعنوان: العجز التوأم _ دراسة حالة الأردن للفترة 1980م – 2010م، المؤلف/ قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة.

وقد هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني، من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية الحكومية والعجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وأكدت النتائج وجود العجز المزدوج في الاقتصاد الأردني، وغير ذلك من النتائج.

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية حيث إن الحدود المكانية لهذا البحث تقتصر على المملكة العربية السعودية بخلاف الدراسات السابقة كما هو ظاهر.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لوصف متغيرات البحث، ومن ثم يستخدم البحث المنهج الكمي لصياغة نموذج قياسي، كما سيتم جمع البيانات من الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية ذات العلاقة، كما سيتم استخدام ما يأتي:

الجداول والأشكال البيانية، ومصفوفة الارتباط الخطي بغرض معرفة العلاقة بين متغيرات البحث، ونموذج الانحدار الخطي البسيط من أجل دراسة تأثير الميزانية العامة كمتغير مستقل على الميزان التجاري كمتغير تابع خلال فترة الدراسة في نموذج مستقل، وكذلك سيستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط من أجل دراسة تأثير الميزان التجاري كمتغير مستقل على الميزانية العامة كمتغير تابع خلال فترة الدراسة في نموذج مستقل آخر.

تقسيم البحث:

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس على النحو الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: في مفهوم النفقات العامة وفي مفهوم الإيرادات العامة، وفي مفهوم الميزان التجاري وأهميته. وفيه مطلبان:

-المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة ومفهوم الإيرادات العامة.

-المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأهميته.

المبحث الثاني: في واقع الميزانية العامة وواقع الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وفي تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري وأثر

كلٍ منهما على الآخر في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة. وفيه ثلاثة مطالب:

–المطلب الأول: واقع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

–المطلب الثاني: واقع الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

–المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية، وأثر كلٍ منهما على الآخر خلال فترة الدراسة.

الخاتمة: وفيها ذكر أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: في مفهوم النفقات العامة وفي مفهوم الإيرادات العامة، وفي مفهوم الميزان التجاري وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة.

في هذا الفرع سيتم التعرف على مفهوم النفقة العامة، وذلك من خلال النظر في تعريفات الباحثين لها في مؤلفاتهم، ومن خلال النظر في عدد من المؤلفات في المالية العامة وجدت عدداً من التعريفات للنفقة العامة. ومن هذه التعريفات:

- أن النفقات العامة: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة (محرزي عباس، 2005م، ص65).
- أن النفقات العامة: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام – أشخاص القانون العام – بقصد تحقيق نفع عام. (سمير حمدي، 2015م، ص47)
- أن النفقات العامة: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (سوزي عدلي، 2000م، ص27)
- أن النفقة العامة: مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة. (سوزي عدلي، 2000م، ص27)
- وبعد ذكر هذه التعريفات والنظر فيها يمكن القول: إن جميع التعريفات السابقة قد اتفقت على مفهوم النفقة العامة، وأن النفقة العامة هي ما اشتملت على عناصر ثلاثة، ويمكن حصرها فيما يأتي:
- شكل النفقة: وفيما يتعلق بالنفقة العامة، فإن النفقة العامة تتخذ شكل الإنفاق بشكل نقدي.
- صفة القائم بالإنفاق: وفيما يتعلق بالنفقة العامة، فإن القائم بها شخص عام.
- الغرض من الإنفاق: وفيما يتعلق بالنفقة العامة فإن الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة. (محمد فرهود، 1402هـ، ص39)

وفيما يلي تبيين موجز لعناصر النفقة العامة:

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي (شكل النفقة):

تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي، وذلك من أجل تسيير المرافق العامة، ومن أجل أن تكون هذه المبالغ ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بالمشاريع الاستثمارية وغير ذلك.

إن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تتم فيه المعاملات والمبادلات بواسطة النقود، وبهذا تصبح النقود وسيلة للدول في الإنفاق. (محرزي عباس، 2005م، ص65–66)

ثانياً – النفقة العامة يقوم بها شخص عام (صفة القائم بالإنفاق):

يذكر الكتاب أن هناك فكرتين تتعلق بطبيعة المنفق في الأمور العامة، وهي كما يأتي:

- الفكرة القانونية:

وقد أخذ بهذه الفكرة الماليون التقليديون، حيث إنهم فرقوا بين النفقة العامة وبين النفقة الخاصة بناء على الطبيعة القانونية، فالنفقة تكون خاصة إذا قام بها الأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة كالشركات والجمعيات، والنفقة تكون عامة إذا صدرت من أشخاص القانون العام، وهذا يشمل الدولة والمؤسسات العامة.

وهذه الفكرة القانونية التي تبناها الماليون التقليديون تتفق مع فكرتهم عن الدولة الحارسة التي تقصر نشاط الدولة في أضيق الحدود (الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة)، إلا أن تطور الدولة إلى الدولة المنتجة جعل نشاط الدولة يشمل كثيراً من الأعمال التي كانت تدخل ضمن نشاط الأشخاص الخاصة كالإنتاج والتوزيع. (محمد فرهود،1402هـ، ص41-43)

فلو قام شخص ببناء مستشفى أو قامت جمعية ببناء مدرسة، وتم تخصيصها للنفع العام عبر إهدائها للدولة، فإن الإنفاق هنا لا يعتبر عاماً وإنما خاصاً. (صلاح الدين حمدي، 2015م، ص51-52)

- الفكرة الاقتصادية والاجتماعية:

وهذه الفكرة لا تعتمد في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة على الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة، بل تعتمد على طبيعة الوظيفة التي تم تخصيص النفقة لها.

وبناء على ذلك، فإن نفقات الأشخاص العامة ليست كلها نفقات عامة، بل جزء منها وهي تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها صاحبة سيادة، ومن جانب آخر فإن النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة باستخدام سلطتها الآمرة تعتبر من النفقات العامة، وقد استقر رأي غالبية الكتاب في المالية العامة على الأخذ بتعريف واسع للنفقات العامة، بحيث يشمل جميع نفقات القطاع العام، وهذا يشمل:

1. الأشخاص المعنوية العامة: الدولة، والمؤسسات العامة، والهيئات المحلية.
2. المؤسسات والشركات التجارية والصناعية التي تملك الدولة رأس مالها.
3. شركات الاقتصاد المختلط إذا كانت الدولة _ وفق القانون _ تسيطر عليها وتتحكم في إدارتها. (محمد فرهود،1402هـ ص43)

ومن خلال ذلك فإنه يجب التوسع في تعريف النفقة العامة بحيث يشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة والمحلية بغض النظر عن الصفة السيادية أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه. (سوزي عدلي، 2000م، ص33)

ثالثاً – النفقة العامة: الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة: إن تحقق العنصرين السابقين من عناصر النفقة العامة لا يكون كافياً لأن تكون النفقة عامة، بل لا بد من وجود عنصر ثالث وهو الغرض من الإنفاق العام، والغرض من النفقة العامة أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة تؤدي إلى إشباع حاجة عامة. (صلاح الدين حمدي، 2015م، ص52)

الفرع الثاني: مفهوم الإيرادات العامة.

في هذا الفرع سيتم التعرف على الجانب الثاني من جانبي الميزانية العامة وهو جانب الإيرادات، وبعد الوقوف على عدد من المؤلفات في المالية العامة وقفت على عدد من التعريفات التي من خلالها يمكن تبيين مفهوم الإيرادات العامة، فمن هذه التعريفات:

1. أن الإيرادات العامة: هي مجموع المبالغ النقدية أو الأموال التي تحصل عليها الدولة من خلال الأشخاص العامة لغرض التغطيات النفقات العامة، ووضع السياسة

المالية للدولة موضع التنفيذ. (صلاح الدين حمدي، 2015م، ص85).

2. أن الإيرادات العامة: أن الإيرادات العامة هي مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة، ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ. (مجدي شهاب، 2004م، ص255).

3. أن الإيرادات العامة: مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة، وسد الحاجات العامة. (رانيا عمارة، 2015م، ص32).

ومن خلال ما سبق؛ نجد أن التعريفات السابقة تذكر أن الغرض من الحصول على الإيرادات العامة هو تحويلها إلى نفقات عامة لسد الحاجات العامة.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري:

يعد ميزان المدفوعات سجلاً منظماً أو بياناً حسابياً شاملاً لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، ويقصد بالمعاملات الاقتصادية تلك التي تحدث عن طريق تصدير السلع والخدمات واستيرادها، والتحويلات أحادية الجانب، كما يتضمن الدخل الناجم عن الاستثمار والمدفوعات الخاصة والحكومات، وحركة رؤوس الأموال.

ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات والحكومة الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة بصرف النظر عن جنسيتهم. (عبد الكريم العيساوي، 2018م، ص 210).

ويطلق على الميزان الذي يضم حركة استيراد وتصدير السلع بالميزان التجاري، فالميزان التجاري: هو ما يشتمل على بند السلع سواء كانت صادرات أم واردات، وتسجل الصادرات في الجانب الدائن أي جانب الإيرادات، وتسجل الواردات في الجانب المدين أي جانب المدفوعات، ويطلق على المقارنة بين قيمة الصادرات والواردات اسم الميزان التجاري، ويكون الميزان التجاري في مصلحة الدولة إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. (شقيري نوري وآخرون، 2018م، ص191).

وقد عرفت التقارير السنوية في المملكة العربية السعودية كلاً من الصادرات والواردات حيث جاء في تعريف الصادرات أنها: جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محلياً بالكامل، أو التي أجري عليها عملية صناعية غيرت من شكلها وقيمتها والمعدة للتصدير خارج المملكة. (إحصاءات الصادرات، 2017م، ص21)، كما عرفت الواردات بأنها: كل السلع الواردة إلى المملكة العربية السعودية لتغطية الاحتياجات المحلية، والتي تجري عليها كافة الإجراءات الجمركية المتبعة في إنهاء استيراد سلعة ما. (إحصاءات الواردات، 2017م، ص25).

ويقسم الميزان التجاري عادة بشكل يسهل الدراسة الاقتصادية المطلوبة منه، مثل: تقسيم مفرداته إلى سلع إنتاجية وسلع استهلاكية أو سلع صناعية وسلع زراعية وهكذا. (الفاتح محمد عثمان، 2015م، ص102).

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري:

تظهر بيانات الميزان التجاري عدداً من الدلالات التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل معاملات التصدير والاستيراد في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك لما يلي:

1. إن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه

كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى التكاليف والأسعار ونحو ذلك.

2. إن من الوظائف التي يقوم بها الميزان التجاري هي تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى، وذلك من خلال توفير البيانات التي تمكن من الوصول لمزيد من التفصيلات عن التطور الزمني للمعاملات الاقتصادية التي مر بها اقتصاد الدولة. (شقيري نوري وآخرون، 2018م، ص188).
3. أن كشف الميزان التجاري يبين ما إذا كانت الدولة دائنة أو مدينة فيما يتعلق بالتبادل السلعي بينها وبين دول العالم الأخرى. (عبد الكريم العيساوي، 2018م، ص210).
4. تساهم بيانات الميزان التجاري في معرفة الأسباب التي تقف وراء العرض والطلب على العملات الأجنبية والعملة المحلية. (عبد الكريم العيساوي، 2018م، ص210)
5. أن الميزان التجاري يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، وعند وضع السياسات المالية والنقدية. (الفاتح محمد عثمان، 2015م، ص103).

المبحث الثاني: في واقع الميزانية العامة وواقع الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وفي تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري وأثر كلٍ منهما على الآخر في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: واقع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

في هذا المطلب سيتم التعرف على واقع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1 (بالمليون ريال)

العام	الإيرادات	المصروفات	الفائض / العجز
2001	228159	255140	26981
2002	213000	233500	20500
2003	293000	257000	36000
2004	392291	285200	107091
2005	564335	346474	217861
2006	673682	393322	280360
2007	642800	466248	176552
2008	1100993	520069	580924
2009	509805	596434	-86629
2010	741616	653885	87731
2011	1117792	826700	291092
2012	1247398	873305	374093
2013	1156361	976014	180347
2014	1044366	1109903	-65537
2015	615910	978139	-362229
2016	519457	830513	-311056
2017	691510	929999	-238489
2018	905609	1079467	-173858
2019	926846	1059445	-132599
2020	781834	1075734	-293900

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي من العام 2004م وحتى العام 2021م.

وفيما يلي الشكل البياني رقم (1) لتوضيح مستويات الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

الشكل البياني رقم 1

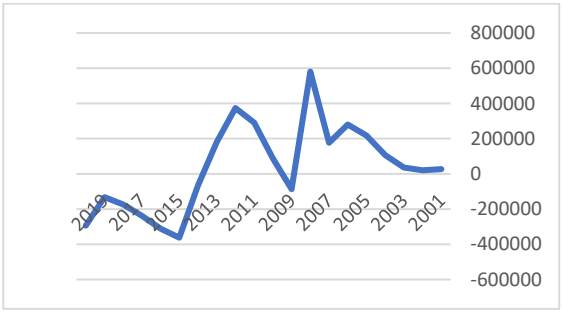

من خلال الجدول رقم (1) يمكن استنتاج ما يأتي:

1. يلاحظ فائض الميزانية العامة خلال الفترة من 2001م وحتى 2013م باستثناء عام 2009م، فقد بلغ أعلى فائض للميزانية خلال الفترة من 2001 وحتى 2013 م في 2008م حيث بلغ الفائض خلال هذا العام 580924 مليون ريال، ويعزى هذا الارتفاع في الفائض إلى الزيادة في نسبة الإيرادات، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات خلال هذا العام إلى 1100993 مليون ريال كما هو موضح في الجدول رقم (1) أي أن الارتفاع خلال هذا العام كان يقدر بأكثر من 71% بالنسبة للعام 2007م، كما يعزى هذا الارتفاع في 2008م الإيرادات إلى أمرين:

- الارتفاع الحاصل في نسبة صادرات المملكة العربية السعودية حيث ارتفعت الصادرات خلال هذا العام 2008م بنسبة تتجاوز 36,9% مقارنة بالعام 2007م ، وذلك بسبب الارتفاع في أسعار النفط خلال هذا العام ، حيث تشير التقارير إلى أن سعر البرميل بلغ في 2008م 94,77 دولار بينما كان في سعر البرميل في 2007م 68,74 دولار، كما تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات النفطية بلغت نسبة 89,3% من إجمالي الإيرادات خلال 2008م كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات في 2007م 87,45% ويلاحظ التقارب في نسبة الإيرادات النفطية بين العامين مما يشير إلى أن التغير كان بسبب الارتفاع في أسعار النفط .
- ارتفاع إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 4,5% خلال نفس الفترة.

2. يلاحظ حصول عجز في الميزانية في 2009م بقيمة 86629 مليون ريال ، ويعزى إلى الانخفاض في قيمة الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل خلال 2009م 59,5 دولار بعد أن كان 95 دولار في 2008م، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإيرادات النفطية خلال 2009م بلغت 85,2% من إجمالي الإيرادات بينما كانت نسبة الإيرادات النفطية في 2008م 89,3% من إجمالي الإيرادات ومع ملاحظة التقارب في نسبة الإيرادات النفطية بين العامين يستنتج أن العجز في 2009م كان بسبب الانخفاض في أسعار النفط، ويعزى انخفاض أسعار النفط خلال هذا العام إلى قلة الطلب بسبب الأزمة العالمية التي حدثت مما أدى انخفاض أسعار النفط . (نبيل جورج.2010م).
3. يلاحظ حصول الفائض من عام 2010م وحتى العام 2013م بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد حصول الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ أن التحسن كان بشكل تدريجي خلال هذه السنوات.
4. يلاحظ حصول تراجع في مستوى الميزانية العامة من العام 2014م، كما يلاحظ حصول العجز في الأعوام من 2015م وحتى2020م، ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط ففي 2014م بلغ سعر النفط العربي الخفيف إلى 97،18 دولار للبرميل بعد أن كان 106،53 دولار في 2013م، وفي 2015م واصلت أسعار النفط الانخفاض حيث بلغ

سعر النفط العربي الخفيف 49،85 دولار للبرميل، وفي 2016م بلغ سعر النفط العربي الخفيف 40،96 دولار للبرميل.

5. في 2017م أخذت أسعار النفط في التحسن حيث بلغ سعر النفط العربي الخفيف 52,59 للبرميل، مما أدى إلى التحسن في مستوى الإيرادات وانخفاض العجز مقارنة بالعام 2016م، وفي 2018م بلغ سعر النفط العربي الخفيف 70،59 دولار، وهو ما أدى كذلك إلى التحسن في مستوى الإيرادات وانخفاض مستوى العجز.
6. في 2019م بلغ سعر النفط العربي الخفيف 64.96، إلا أنه رغم الانخفاض في أسعار النفط يلاحظ الارتفاع في مستوى الإيرادات بهذا الانخفاض في أسعار النفط، ويعزى ذلك إلى التنوع في الإيرادات مما أدى إلى زيادة في نسبة الإيرادات غير النفطية حيث بلغت نسبتها في هذا العام 35% من إجمالي الإيرادات، فيما بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية في 2018م 32%، كما أدى الانخفاض في معدل المصروفات خلال العام 2019م إلى التحسن في معدلات الميزانية وإلى تراجع العجز.
7. يلاحظ في 2020م حصول العجز في الميزانية العامة بشكل أكبر مما كانت عليه في 2019م، كما يلاحظ التراجع في مستوى الإيرادات، ويعزى إلى ذلك الانخفاض الحاصل في أسعار حيث بلغ في هذا العام سعر النفط العربي الخفيف 41,91 دولار للبرميل.

_ تم الاستناد في تفسير النتائج على التقارير السنوية من 2004م وحتى 2021م الصادرة من البنك المركزي السعودي؛ وموقع الهيئة العامة للإحصاء: https://www.stats.gov.sa/ar/1026 .

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

أن أسعار النفط أثرت تأثيراً كبيراً على مستويات الميزانية العامة، إلا أن هذا التأثير بدأ بالانخفاض نتيجة تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وبناء على ذلك نجد أن مستوى المصروفات لم يتأثر تأثراً كبيراً بالظروف الاقتصادية وتقلباتها في السنوات الثلاث الأخيرة.

المطلب الثاني: واقع الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة

في هذا المطلب سيتم التعرف على واقع الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2 (بالمليون ريال)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	254898	116931	137967
2002	271741	121089	150652
2003	349664	156391	193273
2004	472491	177659	294832
2005	677144	222985	454159
2006	791339	261402	529937
2007	874403	338088	536315
2008	1175482	431753	743729
2009	721109	358290	362819
2010	941785	400736	541050
2011	1367620	493449	874171
2012	1456502	583473	873029
2013	1409523	630582	778941
2014	1284122	651876	632246
2015	763313	655033	108280
2016	688423	525636	162787
2017	831881	504447	327435
2018	1103900	513993	589908
2019	981012	574361	406651
2020	651952	517491	134461

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي من 2004م وحتى 2021م.

وفيما يلي الشكل البياني رقم (2) لتوضيح مستويات الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

الشكل البياني رقم 2

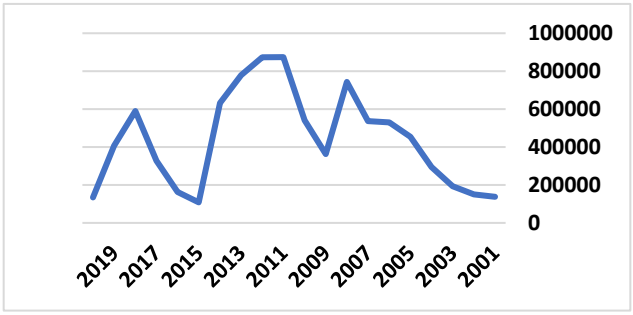

من خلال النظر في الجدول رقم (2) يمكن أن يُستنتج ما يأتي:

1. أن الميزان التجاري كان في حالة فائض طوال الفترة من 2001م إلى 2020م، إلا أن الفائض كان يتسم بالتذبذب نتيجة للمتغيرات الاقتصادية.
2. بلغ أعلى فائض خلال فترة الدراسة في عام 2011م حيث بلغ فائض الميزان التجاري 874171 مليون ريال.
3. وصل فائض الميزان التجاري أدنى مستوياته في 2015م حيث بلغ 108280 مليون ريال، وذلك نتيجة للتغير في أسعار النفط الذي حصل خلال هذا العام حيث بلغ سعر النفط العربي الخفيف إلى 49،85 دولار للبرميل، بعد أن كان 97،18 دولار للبرميل في 2014م، كما كانت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في 2014م 83%، وفي 2015م كانت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات 75%، مما يشير إلى أن أسعار النفط هي العامل المؤثر الأكبر في قيمة الصادرات بناء على النسبة التي تحتلها الصادرات النفطية خلال هذين العامين.

_ تم الاستناد في تفسير النتائج خلال هذا المطلب على التقارير السنوية من 2004م وحتى 2021م الصادرة من البنك المركزي السعودي.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية، وأثر كلٍ منهما على الآخر خلال فترة الدراسة.

يتضمن هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة ، والوقوف على نتائج اختبار فرضيات الدراسة ، لذا تم إجراء المعالجات الاحصائية للبيانات السنوية التي تم جمعها باستخدام برنامج (EVIEWS12) للحصول على نتائج الدراسة ، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط ، ويتضمن هذا المطلب تحديد متغيرات الدراسة ، وسيحتوي هذا المطلب على تحديد العلاقة بين الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية وبين الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة ، ومن ثم سيتم تبيين أثر كل واحد منهما على الآخر، بحيث ستكون الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة متغيراً مستقلاً في النموذج الأول، وسيكون الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة متغيراً مستقلاً في النموذج الثاني على النحو التالي:

متغيرات الدراسة:

أ. **المتغير المستقل:**

- المتغير المستقل في النموذج الأول: الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وسيرمز له بالرمز (س).
- المتغير المستقل في النموذج الثاني: الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وسيرمز له بالرمز (ص).

ب. المتغير التابع:

- المتغير التابع في النموذج الأول: الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وسيرمز له بالرمز (ص).
- المتغير التابع في النموذج الثاني: الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وسيرمز له بالرمز (س)

أولاً – البناء القياسي للنموذج:

يهدف نموذج الدراسة لقياس تأثير المتغير المستقل المتمثل في (س) على المتغير التابع (ص)، وأيضاً دراسة قياس تأثير المتغير المستقل المتمثل في (ص) على المتغير التابع (س).

$$Y = c + \beta X + \varepsilon$$
$$X = c + \beta Y + \varepsilon$$

بحيث:

- ✓ X : س.
- ✓ Y: ص.
- ✓ β: معاملات الانحدار.
- ✓ c: المعامل الثابت.
- ✓ ε: متغيرات عشوائية.

ثانياً – اختبار فرضيات الدراسة:

تستخدم مصفوفة الارتباط بغرض معرفة العلاقة بين المتغيرات، وتتلخص في الجدول التالي:

جدول رقم 3 مصفوفة الارتباط الخطي

معامل ارتباط		س	ص
س		1.0000	
ص	R	0.695	1.0000
	Prob.	0.000	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews12

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتغير س والمتغير ص.

للإجابة على الفرضية الرئيسية تم إيجاد مصفوفة الارتباط التي توضح العلاقة بين المتغيرات، حيث يتضح من الجدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي معنوية عند 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد علاقة طردية متوسطة بين المتغير س والمتغير ص.

النموذج الأول: تأثير المتغير س على المتغير ص:

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للمتغير س على المتغير ص.

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار البسيط لمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويتضمن الجدول التالي نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس أثر المتغير س على المتغير ص، حيث استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم 4 نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر المتغير س على المتغير ص

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت	416272	9.810	0.000
س	0.709	4.101	0.000
معامل التحديد R^2			0.4830
F_ statistic			16.819
Prob (F_ statistic)			0.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج EViews12

تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة والأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

معامل التحديد المعدل ومعنوية معامل الانحدار:

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن المتغير التابع (ص) يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (س)، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.483 وهذا يعني أن 48.30% من التغيرات التي تحدث في المتغير (ص) تعود للمتغير المستقل (س)، والنسبة المتبقية 51.70% فتعود إلى متغيرات غير مدرجة في النموذج. وتشير القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) والبالغة 0.000 وهي معنوية، مما يدلل على أن النموذج القياسي المقدر جيد.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Jarque-Bera، والشكل البياني التالي يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم 3 نتائج اختبار Jarque-Bera

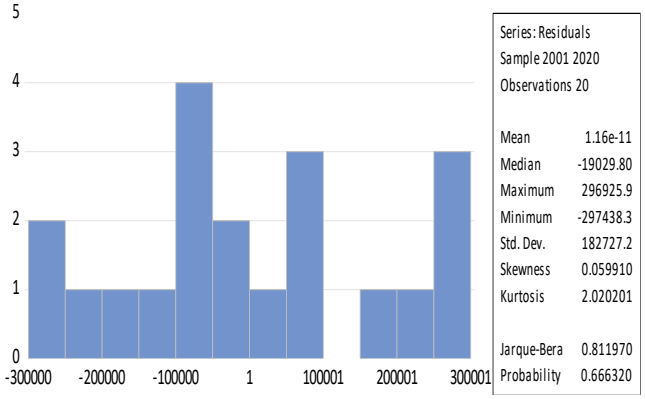

يوضح الشكل رقم (3) أن قيمة الاختبار (0.8119) والقيمة الاحتمالية بلغت (0.666) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس حدود الخطأ "التباين"

لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Arch، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 5 نتائج اختبار Arch

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Arch	2.470	0.134

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج Eviews12

يوضح الجدول رقم (5) أن قيمة الاختبار (2.470) والقيمة الاحتمالية بلغت (0.134) وهي أكبر من (0.05)، وبذلك نستنتج ثبات تباين البواقي.

تفسير نتائج النموذج المقدر.

$$Y = 416272 + 0.709\,X$$

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للمتغير س على المتغير ص.

بلغ معامل انحدار المتغير المستقل (س) (0.709)، ومستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغير س على المتغير ص، وهذا يعني إن زيادة المتغير س بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة المتغير ص بمقدار 0.709 في الفترة (2001–2020).

النموذج الثاني: تأثير المتغير ص على المتغير س.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ 0.05) للمتغير ص على المتغير س.

اعتمد الباحث في الدراسة على نموذج الانحدار البسيط من أجل دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويتضمن الجدول التالي نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس أثر المتغير ص على المتغير س، حيث استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم 6 نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر المتغير ص على المتغير س

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت	265064.7-	3.151-	0.005
ص	0.681	4.101	0.000
معامل التحديد R^2			0.4830
F_ statistic			16.819
Prob (F_ statistic)			0.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج EViews12

تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة والأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر بشكل عام بناء على ما يأتي:

معامل التحديد المعدل ومعنوية معامل الانحدار:

يلاحظ من خلال الجدول (6) أن المتغير التابع (س) يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (ص)، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.483 وهذا يعني أن 48.30% من التغيرات التي تحدث في المتغير (س) تعود للمتغير المستقل (ص)، والنسبة المتبقية 51.70% فتعود إلى متغيرات غير مدرجة في النموذج. وتشير القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) والبالغة 0.000 وهي معنوية، مما يدلل على أن النموذج القياسي المقدر جيد.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Jarque-Bera، والشكل البياني التالي يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم 4 نتائج اختبار Jarque-Bera

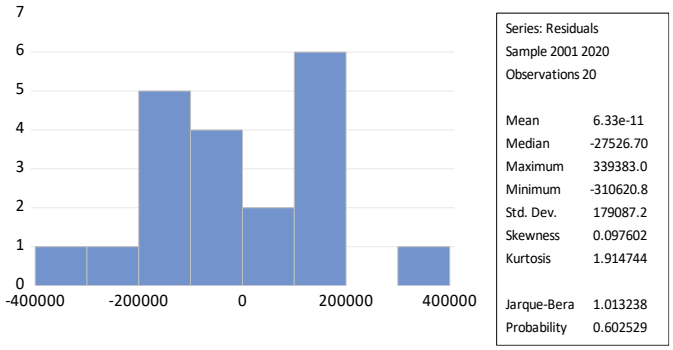

يوضح الشكل رقم (4) ان قيمة الاختبار (1.013) والقيمة الاحتمالية بلغت (0.60) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس حدود الخطأ "التباين"

لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Arch، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 7 نتائج اختبار Arch

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Arch	0.182	0.67

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج Eviews12

يوضح الجدول رقم (7) أن قيمة الاختبار (0.182) والقيمة الاحتمالية بلغت (0.67) وهي أكبر من (0.05)، وبذلك نستنتج ثبات تباين البواقي.

تفسير نتائج النموذج المقدر:

$$X = -265064.7 + 0.681\,Y$$

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للمتغير ص على المتغير س.

بلغ معامل انحدار المتغير المستقل (ص) (0.681)، ومستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغير ص على المتغير س، وهذا يعني أن زيادة المتغير ص بمقدار وحدة

واحدة ستؤدي إلى زيادة المتغير س بمقدار 0.681 في الفترة (2001–2020).

الخاتمة

النتائج والتوصيات

وسيتم فيها عرض أبرز النتائج والتوصيات على النحو التالي:

نتائج البحث:

أوضح البحث وجود علاقة طردية بين الميزانية العامة وبين الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني وجود توافق بين التغير في رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة في دراسة (د. سعيدي خديجة، 2023م ، ص187)، وكذلك تتفق في كون العلاقة بين الميزانية العامة وبين الميزان التجاري علاقة طردية مع دراسة (د. سليمان خليفة و د. معتز آدم، 2024م، ص399) ، كما توصل البحث إلى وجود أثر للميزانية العامة على الميزان التجاري، ووجود أثر على الميزان التجاري على الميزانية العامة، وتفسر نتيجة البحث بما يلي :

_ أن النفط يستحوذ على نسبة كبيرة من الصادرات في الميزان التجاري، وهذا بدوره يؤثر على رصيد الإيرادات في الميزانية العامة، ففي حال ارتفاع أسعار النفط يرتفع كلٌ من رصيد الصادرات والإيرادات، وفي حال انخفاض الأسعار يتراجع مستوى كل من الصادرات والإيرادات.

_ عدم التنوع في الإنتاج مما يستلزم الإنفاق لاستيراد الواردات، وهذا الإنفاق يؤثر على رصيد النفقات في الميزانية العامة مما يؤثر على رصيد الواردات في الميزان التجاري.

توصيات البحث:

يوصي الباحث بما يلي:

العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية مما يسهم في رفع نسبة الإنتاج الصناعي والزراعي، والذي بدوره سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط مما سينتج عنه تأثير في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري على النحو التالي:

أ _ الميزانية العامة:

_ زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية مما يؤدي إلى التحسن في مستويات الميزانية العامة، وعدم التأثر بأسعار النفط نتيجة تنوع الصادرات.

_ تقليص النفقات من حيث الإنفاق على السلع الواردة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك بقيام الأفراد في المجتمع المحلي بعملية الإنتاج في شتى المجالات، وهذا مما يساعد على زيادة الصادرات وهو الأمر الذي يؤدي إلى التحسن في الإيرادات كذلك.

ب – الميزان التجاري:

_ زيادة نسبة الصادرات غير النفطية مما سيؤدي إلى التحسن في معدلات الميزان التجاري.

_ تقليل الواردات نتيجة الاكتفاء بالمنتجات الوطنية مما يؤدي كذلك إلى التحسن في معدلات الميزان التجاري.

ومن الحلول التي يوصي بها الباحث لتحقيق ما سبق:

1. عقد الندوات والمؤتمرات في الجهات التعليمية كالجامعات والمراكز البحثية حول موضوع تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك لاكتشاف الوسائل التي عن طريقها يمكن تحقيق ذلك.
2. الاهتمام بالتخصصات العلمية التي تساهم في تنوع الإنتاج لإعداد متخصصين يساهمون في العملية الإنتاجية بخبرة وكفاءة في الجامعات والمعاهد.

3. ابتعاث الدارسين من قبل وزارة التعليم إلى الدول الخارجية للحصول على الشهادات الأكاديمية أو الحصول على الدورات في المجالات التي تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية.
4. دعم القطاع الخاص وتشجيعه إلى ما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية.

قائمة المراجع

المؤلفات:

- أثر العلاقة التبادلية للموازنة العامة وصافي الميزان التجاري على التضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج (SVAR) للمدة 2004 ـ 2020، هوازن حسني حميد، وسمير فخري نعمة، وصلاح رمضان عبيد، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 2023م.
- إحصاء الصادرات، الهيئة العامة للإحصاء، 2017م.
- إحصاء الواردات، الهيئة العامة للإحصاء، 2017م.
- أصول الاقتصاد العام، مجدي شهاب، دار الجامعة الجديدة، 2004م.
- الاقتصاد الدولي –السياسات والتطبيقات–، عبدالكريم جابر العيساوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2018م.
- اقتصاديات المالية العامة، محرزي محمد عباس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005م.
- التجارة الدولية –رؤية معاصرة–، الفاتح محمد عثمان مختار، خوارزم العلمية، 2015م.
- تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، موساوي وردة، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس، العدد 6 ، 2016م .
- تحليل علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري في السودان للفترة 2000 ـ 2022 (اختبار فرضيتي العجز الكينزي والتكافؤ الريكاردي)، د. سليمان خلفية مردس و د. معتز آدم عبدالرحيم، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، 2024م.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الى أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، نبيل جورج دحدح، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2010م.
- التقرير السنوي الأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2004م.
- التقرير السنوي التاسع والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013م.
- التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2007م.
- التقرير السنوي الثالث والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017م.
- التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012م.
- التقرير السنوي الثاني والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016م.
- التقرير السنوي الحادي والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2005م.

- التقرير السنوي الحادي والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015م.
- التقرير السنوي الخامس والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2009م.
- التقرير السنوي الخامس والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019م.
- العجز التوأم ـ دراسة حالة الأردن للفترة 1980 ـ 2010، قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2015م.
- التقرير السنوي الخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014م.
- التقرير السنوي الرابع والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008م.
- التقرير السنوي الرابع والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018م.
- التقرير السنوي السابع والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2011م.
- التقرير السنوي السادس والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2010م.
- التقرير السنوي السادس والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020م.
- التقرير السنوي السادس والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2021م.
- التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، شقيري نوري موسى وآخرون، دار المسيرة، عمان، 2018م.
- علم المالية العامة، محمد سعيد فرهود، معهد الإدارة العامة، 1402هـ.
- فرضية العجز التوأم في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة 2001ـ 2021م، سعيدي خديجة، المجلة الجزائرية للمالية العامة ـ المجلد 13، العدد 1، 2023م.
- المالية العامة: الإيرادات العامة، رانيا محمود عمارة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015م.
- المالية العامة، سمير صلاح الدين حمدي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، 2015م.
- المالية العامة، على زغدود، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2011م.
- الوجيز في المالية العامة، سوزي عدلي ناشد، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.
- الهيئة العامة للإحصاء: https://www.stats.gov.sa/ar/1026 تاريخ الدخول 8 نوفمبر 2024 وقت الدخول 7:00م.